

المحافظة على المال ورأس المال

يعرف الكثيرون للمال أهميته في إشباع الحاجات اليومية التي تقوم عليها حياتهم، كما يعرفون لرأس المال أهميته في البناء والتعمير، وتحقيق التنمية الاقتصادية. بيد أن البعض لا يعرف للمال قيمته، ولا لرأس المال أهميته، ومن ثم لا يحسن الاستفادة منها، واستخدامهما فيما ينبغي أن يستخدمهما فيه، بل ربما يستخدم البعض المال فيما يعود عليه بالضرر، في جسمه وقواه المختلفة، ويستخدم رأس المال فيما لا يفيد أمته، وإن عاد عليه شخصياً ببعض العوائد، ويكون ذلك على حساب الأضرار التي يسببها هذا الاستثمار للمجتمع ممثلاً في الأضرار بالبيئة مثلاً، أو في إنشاء المشروعات قليلة الأهمية للمجتمع، تاركاً المشروعات الأساسية التي تعود على المجتمع بالنفع الأكبر. ومن ثم لا تتم الاستفادة المثلى من رأس المال هذا.

وكثير من الناس يسرف في الطعام والشراب وشتى المشتريات وبخاصة في شهر رمضان، الذي هو شهر الصوم والامتناع عن الطعام والشراب طوال النهار. ومن المشاهد في كثير من بلادنا الإسلامية أن الاستهلاك يتضاعف في شهر رمضان عن غيره من الشهور، الأمر الذي يتناقض مع حكمة فريضة الصوم، وكل هذه السلوكيات السابقة تعكس الجهل بأهمية المال وأهمية ودور رأس المال في حياة المجتمع. تلك التي ركز عليها الإسلام في توجيهاته.

فما هي توجيهات الإسلام بهذا الخصوص؟

إن للإسلام موقفاً واضحاً من المال، ورأس المال والمحافظة عليهما، فالمال في نظر الإسلام قوام الحياة، وإصلاحه والقيام عليه إصلاح للحياة نفسها، وإضاعته صفة لا تقل في أثرها عن تفرق كلمة الأمة وانفراط عقدها. يقول الله تعالى ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَدًا﴾ [النساء: ٥] أي جعل الله تعالى الأموال لتقوم

بها الحياة الإنسانية، وفي الحديث الصحيح يقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا؛ فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ قَيْلٌ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ».

ففي هذا الحديث ترى المصطفى ﷺ يضع المحافظة على المال في مكانة عالية، على نفس مستوى أهمية وحدة الأمة، وعلى نفس مستوى عدم الشرك بالله تعالى. ولكن كيف نوجد المال ومنتجه، كي نحافظ عليه ونصونه ولا نبدهه؟ إن إنتاج المال يحتاج إلى العمل الإنساني إلى جوار نوع من المال يستخدم مع العمل حتى تنتج المال، هذا النوع من المال الذي نستخدمه في إنتاج غيره من الأموال، هو ما نطلق عليه «رأس المال» فإذا كان الإسلام يدعو إلى المحافظة على المال العادي، فإن دعوته إلى المحافظة على رؤوس الأموال تكون أعلى وأوضح، فذلك من باب أولى، ولهذا رأينا النبي ﷺ يوجه المسلمين إلى العناية برؤوس الأموال والمحافظة عليها بصفة أخص من دعوته إلى المحافظة على المال العادي، لقد دعانا عليه الصلاة والسلام إلى عدم تحويل رأس المال إلى مال عادي يتم استهلاكه فيفنى، ونصحنا بإبقائه منتجاً مدراً للأموال محققاً للبركة، فقال عليه الصلاة والسلام «مَنْ بَاعَ دَارًا أَوْ عَقَارًا فَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهُ فِي مِثْلِهِ كَانَ قَمِيئًا أَنْ لَا يُبَارَكَ فِيهِ» [ابن ماجه]، وفي رواية قال: «لَا يُبَارَكُ فِي ثَمَنِ أَرْضٍ وَلَا دَارٍ لَا يُجْعَلُ فِي أَرْضٍ وَلَا دَارٍ» [أحمد] ففي هذا الحديث نجد الدعوة واضحة إلى المحافظة على رؤوس الأموال وعدم تحويلها إلى أموال استهلاكية، إذ أنه يطلب من صاحب العقار (أي صاحب رأس المال) أن يحافظ على ما بيده منه، فإن فكر في بيعه فيجب أن يكون هدفه من ذلك الحصول على مثله في ميدان آخر، أو على أفضل منه في نفس الميدان، أما أن يبيعه لينفق ثمنه على أغراض الاستهلاك، فإن ذلك ممقوت بل ومحقوق البركة. وإذا سار المسلمون على هذه التوجيهات، فإن صاحب

رأس المال يحافظ عليه، وصاحب المدخرات الجديدة يتجه بها إلى تكوين رؤوس أموال جديدة، يضيف بها إلى الموجود منها في المجتمع. وبهذه الطريقة يتحقق تجميع رأس المال ومضاعفته، والاستفادة من الآثار الحميدة التي تترتب على زيادة رصيد المجتمع من رؤوس الأموال. وبهذا السلوك تنتفي ظاهرة طالما شاهدناها في بلادنا الإسلامية بوجه خاص وفي الريف بوجه أخص، تلك الظاهرة التي تمثلت في تناقل الأرض الزراعية بين الأفراد، دون أن يضيفوا جديدًا إلى رأس مال المجتمع، شخص يبيع الأرض لينفق ثمنها، وثان تكونت لديه مدخرات يشتري بها الأرض، ليبيعها بعد فترة هو أو ورثته لينفقوا ثمنها أيضًا، تاركًا الأرض لثالث تكونت لديه مدخرات... وهكذا ندور في حلقة مفرغة، ونتداول نفس الحجم من رؤوس الأموال، ولو كنا نطبق هدى الإسلام في ذلك، ما كان لبائع الأرض أن يستهلك ثمنها، وإنما كان عليه أن يبنى به رأس مال جديد أفضل منها في صناعة أو تجارة أو غير ذلك من القطاعات، وبذلك تتنوع مصادر دخلنا ولا يكون اقتصادنا قائمًا على قدم واحدة، وبهذه الوسيلة يتحقق تجميع رأس المال وتحقق التنمية الاقتصادية التي عبر عنها النبي ﷺ باسم «البركة».

ومن عناية الإسلام بالمحافظة على رأس المال أن يجعل تشريع الزكاة معضداً لهذا الاتجاه، مسهمًا في تمكين الناس من الإبقاء على رؤوس أموالهم في أيديهم، وذلك عندما تساند الزكاة أصحاب رؤوس الأموال إن هم أشرفوا على الإفلاس، فتقضى عن غارمهم، حتى يتجنب تصفية أعماله، ويستمر محافظًا على رأس ماله، وبذا يضطر صاحب المدخرات الجديدة إلى بناء رؤوس أموال جديدة بدلاً من شراء أنقاض رأس مال الغارم.

وعلى هدى النبي ﷺ سار الخلفاء الراشدون، وأئمة الهدى من المسلمين، يدعون الناس إلى العمل والسعي من أجل تكوين رؤوس الأموال، واعتقاد الملكيات، وعمارة الأرض. يقول سيدنا عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ متحدثاً عن من في رواتبهم فضل عن حاجتهم، يقول: «فلو أنه إذا خرج عطاء أحد هؤلاء، ابتاع منه غنماً فجعله بسوادهم، فإذا خرج عطاؤه ثانية ابتاع الرأس والرأسين، فجعله فيها، فإن بقي أحد من ولديه كان لهم شيء قد اعتقدوه ... وإني لأعم بنصيحتي من طوقني الله أمره، فإن رسول الله ﷺ قال: من مات غاشياً لرعيته لم يرح ربح الجنة» ونستطيع أن نترجم نصيحة سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه بالفاظ معاصرة فنقول: لو أن كل موظف في راتبه فضل عن حاجته، ادخره شهراً بعد شهر، ثم اشترى به سهماً في مشروع ما في الزراعة أو الصناعة أو قطاع الخدمات، فإنه سيسهم بذلك في رفع مستوى الدخل القومي، وسيترك لأولاده من بعده ما يمكنهم من الإضافة إليه وتنميته حتى يصبح ثروة ضخمة، قلعة من قلاع الصناعة أو التجارة أو الزراعة.

ويقول عمر بن عبد العزيز لعامله «انظر من قبلك من أهل الذمة قد ضعف عن عمارة أرضه فأسلفه ما يقوى به على عمارة أرضه» فالدولة تقدم القروض لكل من لا يستطيع توفير رأس المال العامل الذي يحتاج إليه.

هذه هي توجيهات الإسلام ودعوته إلى المحافظة على رأس المال، لو فقهاها اليوم وسرنا عليها لتحقق لنا السعادة والتقدم، ولنعمنا بالبركة التي وعد بها النبي ﷺ من يحافظ على المال ويحسن تنميته.